الحماية المدنية لمستهلك خدمة الهاتف المحمول
في اطار المبادئ العامة في القانون المدني
Civil Protection for Mobile Phone Service Consumer
Within the General Principles of Civil Law

محمد سعد جاد الرب حجازي
باحث دكتوراه- كلية الحقوق – جامعة اسوان

ملخص : يتناول البحث دور مبدأ حسن النية في تحديد التزامات شركات الهواتف المحمولة تجاه المشتركين، حيث يُلزم هذا المبدأ الشركات بالتصرف بإخلاص وعدم فرض شروط تعسفية على حساب المشترك كطرف ضعيف في العقد. يجب على الشركات صياغة بنود وشروط العقد بوضوح ودون غموض، وعدم إدراج بنود تنطوي على غبن أو غرر بحق المشترك. كما يجب عليها إخطار المشترك بكل ما قد يؤثر على استفادته من الخدمة وعدم استغلال معلوماته لصالحها فقط، تطبيق مبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين يتطلب تفسير أي بنود غامضة في العقد لصالح المشترك، مما يمنع استغلال الشركات لهذا الغموض لصالحها. هذه المبادئ تحافظ على التوازن التعاقدي وتمنع فرض شروط جائرة على المشترك. يجب على شركات الهواتف المحمولة عدم إدراج شروط تعسفية، وبتطبيق هذه المبادئ معًا يتحقق التوازن العقدي من خلال حماية المستهلك ومنع استغلال الشروط غير العادلة من قبل الشركات.

Abstract:

The research addresses the role of the principle of good faith in defining the obligations of mobile phone companies towards subscribers. This principle obligates companies to act with sincerity and refrain from imposing arbitrary conditions on subscribers as the weaker party in the contract. Companies must clearly and unambiguously formulate the terms and conditions of the contract, avoiding clauses that involve unfairness or deception towards the subscriber. Additionally, they are required to notify the subscriber of anything that may affect their benefit from the service and not exploit their information solely for their own advantage.

Applying the principle of interpreting doubt in favor of the debtor necessitates interpreting any ambiguous clauses in the contract in favor of the subscriber, preventing companies from exploiting this ambiguity for their benefit. These principles maintain contractual balance and prevent the

*Corresponding author E-mail: norr47@gmail.com
تاريخ الإرسال: 20 مارس 2024م ـ تاريخ المراجعة:16 أبريل 2024م تاريخ القبول: 22 أبريل 2024م.

imposition of unfair conditions on subscribers. Mobile phone companies should refrain from including arbitrary conditions, and by applying these principles together, contractual equilibrium is achieved through consumer protection and prevention of unfair condition exploitation by companies.

مقدمة:

يفرض مبدأ حسن النية التزاماً على شركات الهاتف المحمول بالتصرف بإخلاص وعدم فرض أي شروط تعسفية تستفيد منها على حساب المشترك كالطرف الضعيف في العقد، ان مبدأ حسن النية يفرض على شركات الهاتف المحمول التزامات عدة لصالح المشترك كالطرف الأضعف في العقد، ومن ذلك وجوب صياغة بنود وشروط العقد بطريقة واضحة ومفهومة دون أي لبس أو غموض، واجتناب إدراج أي بنود تنطوي على غبن أو غرر بحقه، فضلاً عن ضرورة إخطاره بكل ما من شأنه التأثير على استفادته من الخدمة، وعدم استغلال أي معلومات تخصه لمصلحة الشركة فقط، وبتطبيق هذه الالتزامات تحافظ الشركات على التوازن التعاقدي وتمتنع عن فرض أي شروط جائرة عليه، في حين يوجب مبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين أن تفسَّر أي بنود غامضة في العقد لمصلحة ذلك المشترك، وبتطبيق هذين المبدأين يتحقق التوازن العقدي من خلال حماية المستهلك ومنع استغلال الشركات لبنود العقد وفرض شروط جائرة تحقق مكاسب غير مشروعة، ويُلزم مبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين شركات الهاتف المحمول بتفسير أي بند أو شرط غامض أو غير واضح في عقد الخدمة لمصلحة المشترك كالطرف الضعيف في التعاقد، مما يحول دون استغلال الشركة لهذا الغموض لتفسير البند لمصلحتها فقط وتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة على حسابه، كما يُكمّل هذا المبدأ مفعول مبدأ حسن النية الذي يوجب على الشركة عدم إدراج شروط تعسفية أساسًا، وبتطبيق المبدأين معًا يتحقق التوازن العقدي من خلال حماية المستهلك من الاستغلال ومنع فرض شروط جائرة عليه من الشركة.

مشكلة البحث:

ان مشكلة في هذا البحث تتمثل في عدم تطبيق مبادئ الحماية المدنية بشكل كافٍ على شركات الهواتف المحمولة ضمن إطار المبادئ العامة في القانون المدني، وهذا يُظهر أن هناك تحديات في تنفيذ مبدأ حسن النية ومبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين بشكل فعال، حيث قد تستغل بعض الشركات هذه الثغرات لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب المشترك الطرف الأضعف في العقد، وبالتالي من المهم تعزيز التوعية لدى المستهلكين بحقوقهم والإجراءات التي يجب اتخاذها في حال انتهاك شركات الهواتف لتلك الحقوق، كما يجب على الشركات أخذ هذه المبادئ بجدية وضمان تطبيقها بصورة صارمة لضمان حقوق جميع المشتركين دون تمييز أو انتهاك.

اهمية البحث:

أهمية هذا البحث تكمن في تسليط الضوء على أهمية تطبيق مبادئ الحماية المدنية والقانون المدني في علاقة شركات الهواتف المحمولة مع المشتركين، من خلال فهم وتطبيق مبادئ حسن النية وتفسير الشك في مصلحة المدين، يمكن تعزيز حقوق المستهلك وحمايته من التجاوزات والاستغلال من قبل الشركات، كما يساهم هذا البحث في رفع مستوى الوعي بأهمية احترام حقوق المستهلك وضرورة توفير بيئة تعاقدية عادلة ومتوازنة بين الشركات والمشتركين، كما يساهم في تعزيز التشريعات والسياسات التي تحمي حقوق المستهلك وتضع قيودًا على سلوكيات الشركات التجارية لضمان عدم تعرض المستهلك للاستغلال أو التجاوز،

كما يعزز هذا البحث فهمنا لأهمية إرساء علاقات تعاقدية مبنية على المصداقية والشفافية بين الشركات والمستهلكين، مما يسهم في برهان نظام اقتصادي صحي ومستدام يحافظ على حقوق جميع الأطراف المعنية.

أهداف البحث:

1- تحليل دور مبادئ الحماية المدنية والقانون المدني في تعزيز حقوق المستهلك وحمايته من التجاوزات.
2- دراسة تطبيق مبدأ حسن النية ومبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين على شركات الهواتف المحمولة.
3- تسليط الضوء على أهمية صياغة بنود العقود بشكل واضح ومفهوم لضمان عدم وجود غموض أو غبن.
4- تحديد التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه المبادئ واقتراح الحلول المناسبة لتعزيز حقوق المستهلك.
5- تعزيز الوعي بأهمية حماية المستهلك وضرورة احترام حقوقه في علاقته مع شركات الاتصالات.
6- توجيه التوصيات للجهات المعنية لتعزيز التشريعات والسياسات التي تحمي حقوق المستهلك في هذا السياق.

أسئلة البحث:

1- كيف يمكن لمبدأ حسن النية أن يسهم في حماية حقوق المشترك كالطرف الأضعف في عقد الهاتف المحمول؟
2- ما هي التحديات التي تواجه شركات الهواتف المحمولة في تطبيق مبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين؟
3- كيف يمكن تعزيز شفافية بنود وشروط عقود الهواتف المحمولة لضمان عدم وجود غموض أو غبن في التعاقد؟
4- ما هي السياسات والتشريعات التي يجب تعزيزها لحماية حقوق المستهلك في علاقته مع شركات الاتصالات؟
5- كيف يمكن تعزيز التوعية بأهمية حقوق المستهلك وضرورة احترامها من قبل شركات الهواتف المحمولة والجهات المعنية؟

خطة البحث :

وسنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على مدى فاعلية المبادئ القانونية في ضوء القانون المدني والمتمثلة أساسا في مبدأ حسن النية ومبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين في تحقيق التوازن العقدي وحماية المستهلك في مواجهة الشروط التعسفية باعتباره الطرف الضعيف في العقد، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الاول: مبدأ حسن النية في تحقيق التوازن العقدي.

الفرع الثاني: ومبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين في تحقيق التوازن العقدي.

الفرع الاول

الحماية المدنية في اطار مبدأ حسن النية

يعد مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود من المبادئ القانونية المستقر عليها في مجال المعاملات العقدية والتي تقضي بوجوب تنفيذ العقد طبقا لأخلاقيات النزاهة والصدق في التعامل، وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر التعرض إلى المقصود بمبدأ حسن النية

وكذا إلى دور هذا المبدأ ومدى فاعليته في تحقيق التوازن العقدي، وقد نص المشرع المصري في المادة 148 من القانون المدني[1] على وجوب تطبيق العقد بحسن نية فجاء النص كما يلي : يجب تنفيذ العقد طبقا لها اشتمل عليه وبحسن نية، ومن ثم فإنه ينبغي علي المتعاقدين أن ينفذوا العقد المبرم بينهما بحسن نية وطبقا لمقتضيات شرف التعامل من أخلاقيات الأمانة والنزاهة والصدق ذلك أن حسن النية هو الذي يسود في جميع العقود، ومن ثم الابتعاد عن الغش و التحايل في تنفيذ العقد الذي من شأنه الحاق الضرر والأذى بالطرف الآخر[2].

كما نصت المادة 11،4 من القانون المدني الفرنسي علي هذا المبدأ [3] والتي تنص على وجوب التفاوض علي العقود وابرامها وتنفيذها بحسن نية ويعتبر هذا الحكم من النظام العام، فيجب تنفيذ العقد بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وهو مبدأ عام يستوعب صيغ مراحل العقد ولا يقتصر على مرحلة دون أخرى بل يعلي كافة مراحل العملية التعاقدية سواء تعلق الأمر بمرحلة الانعقاد أو مرحلة التنفيذ أو مرحلة الإنهاء[4]، وبالنظر الي ما ورد بالقانون المدني المصري في مادته رقم (148) وكذلك ما ورد بالقانون المدني الفرنسي المعدل في مادته رقم (1104) بشأن مبدأ حسن النية؛ نجد ان القانون المدني المصري، قد ركز علي مرحلة تنفيذ العقد دون الإشارة بوضوح إلى مراحل التفاوض والإبرام، مقارنة بالقانون الفرنسي الذي يوسع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية ليشمل جميع مراحل العقد، مما يعزز الشفافية والنزاهة، كما يلاحظ غموض في تعريف "حسن النية" وكيفية تطبيقه، مما يستدعي توضيحًا أكبر للمفهوم ومعاييره، بالإضافة إلى ذلك، يفتقر القانون المصري إلى التأكيد القوي على اعتبار حسن النية جزءًا من النظام العام، على عكس القانون الفرنسي، لتحسين فعالية القانون المدني المصري، يُقترح توسيع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية ليشمل جميع مراحل العقد، توضيح مفهوم حسن النية بتعريف واضح ومعايير محددة، وتعزيز دور النظام العام في ترسيخ هذا المبدأ كأساس للتعاملات التعاقدية، مما يساهم في تعزيز الثقة والنزاهة في السوق ويوفر إطارًا قانونيًا أكثر شمولية وفعالية، وتنفيذ العقد، سواء تم بإرادة المتعاقدين او بموجب حكم من القضاء يجب أن يتم بما يوجبه حسن النية، وحسن النية هو رائد التنفيذ في كافة العقود، فإن حاد المتعاقد عن هذا الطريق، تحققت مسؤوليته التعاقدية، وينتفي حسن النية بتوافر الغش وكذلك بارتكاب خطأ جسيم عند تنفيذ العقد، ويتحمل الدائن عبء اثبات توافر سوء النية لدى المدين وله ذلك بكافة طرق الإثبات القانونية بإعتبار أن الغش والخطأ الجسيم واقعتان ماديتان ومثل الغش في تنفيذ العقد والذي يتنافى مع يوجبه حسن النية , التنفيذ الذي يقوم به الدائن علي نحو يجعل التزام المدين اشد كلفة كأن يكون المدين ملتزماً بنقل أشياء تقبل طبيعتها النقل بالقطار فيقوم الدائن بنقلها بالطائرة أو بوسيلة نقل اخرى أكثر كلفة من أسعار السكك الحديدية، ومثل الخطأ الجسيم نقل اجهزة دقيقة عبر طريق وعر بينما كان هناك طريق آخر ممهد لا يؤدي إلى إتلاف تلك الأجهزة، وتحقق المسئولية العقدية بتوافر سوء النية أو الخطأ الجسيم في تنفيذ العقد فلا

---

(1) انظر : نص المادة 148 من القانون المدني المصري0

(2) عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المصري الطبعة الثانية بتنقيح الدكتور، مصطفى الفقي، الجزء الثاني، المجلد الثاني، دار النهضة العربية 1994 ص 700

3 1104Article

1- Les contrats doivent être négociés, formés et exécutés de bonne foi. Cette disposition est d'ordre public. انظر: نص المادة 1104 بالقانون المدني الفرنسي المعدل بالمرسوم رقم 131-2016 ترجمة ، د/ محمد حسن قاسم، قانون العقود الفرنسي الجديد باللغة العربية، المواد 1100 الي 7،1231، منشورات الحلبي الحقوقية،2018 ص2

(4) د/ محمد بودالي، حماية المستهلك في القانون المقارن، دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2006 ص 254

يسأل المدين إلا عما يتطلبه التنفيذ بما يوجبه حسن النية وبعيداً عن الخطأ الجسيم، اما ما زاد من كلفة او ما لحق الدائن من خسارة بسبب سوء النية أو الخطأ الجسيم، فيلتزم المدين به[5]،

المقصود بمبدأ حسن النية:

يعتبر مبدأ حسن النية من المبادئ التي تتسم بالطابع الأخلاقي إذ يلزم أطراف التعاقد بالتحلي بها في مرحلة إبرام العقد وذلك بهدف منع إلحاق أي ضرر أو أذى بالغير أي بمعنى وجوب التعامل بأخلاقيات الشرف والنزاهة والإخلاص، كما يمتد مجال تطبيق مبدأ حسن النية ليشمل مرحلة تنفيذ العقد التي يتوجب على الأطراف المتعاقدة فيها التحلي بالصدق والنزاهة والاستقامة، ويلاحظ أن مسئولية المتعاقد في هذه الحالة مسئولية عقدية لأنها اخلال بالالتزام العقدي الذي يفرض أن يكون التنفيذ بشكل معين، وهي تختلف عن المسئولية التي تترتب على إساءة إستعمال الحقوق الناشئة من العقد لأن هذه المسئولية الأخيرة تعتبر على الرأي الراجح مسئولية تقصيرية.[6]

دور مبدأ حسن النية في تحقيق التوازن العقدي:

ان المقصود بحكم الفقرة الأولى من المادة (148) من القانون المدني؛ هو وضع معيار يحتكم إليه في تنفيذ العقد وقد اخذت فكرة حسن النية ابعاداً جديدة في العصر الحديث بالنظر إلى تنوع العلاقات الاقتصادية وتفاوت كفاية أطرافها ومن ثم ظهر الاهتمام بتوافر الثقة المشروعة في التعامل بما يوجب الالتزام بالتبصير والنصيحة والتعاون بل والتحذير إذا اقتضى الأمر، وتجد هذه الالتزامات مجالاً أوسع في العقود القائمة على الثقة كعلاقة المحامي بموكله وعلاقة سمسار البورصة بعملية، وتقتضي الامتناع عن كل غش أو إضرار بالطرف الآخر وإمتاع الدائن عن أي فعل يجعل تنفيذ المدين لالتزامه أكثر : كلفة أو إرهاقاً[7] ويجب مراعاة حسن النية في تفسير عقود الإذعان، فإذا كان حسن النية مبدأ عاما في تفسير العقود عامة، فإن أهميته تزداد وأثره يعظم بشأن عقود الإذعان التي عادة ما تفرض على طرف التزامات يصعب عليه مناقشتها أو يتعذر، وفى تطبيق قضائي على عقد التأمين، قضت محكمة استئناف باريس[8] بأن تغيير المؤمن له فى اسمه في وثيقة التأمين لا يؤدى إلى إسقاط حقه فى التعويض، إذ لا يؤثر ذلك في الخط ر المؤمن منه، وبخاصة إذا كان المؤمن له قد أعطى بيانات أخرى تكف لتحديد ي شخصيته، وعلى وجه العموم، فإن القضاء يبحث عن جوهر البند المراد تفسيره في عقد الإذعان ولا يتقيد بحرفيته، وذلك إعمالا لمبدأ حسن النية في مجال التفسير.[9]

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المصري لم ينص على أي جزاء محدد في حالة إخلال أحد المتعاقدين بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقد، وهو ما يفسر انعدام الاجتهاد القضائي بخصوص هذه المسألة، الأمر الذي يؤدي إلى القول بعدم فعالية هذا المبدأ في إعادة

---

[5] المستشار: أنور طلبة، المطول في شرح القانون المدني، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الثالث، ص 47

[6] الدكتور: سليمان مرقص، الوافي في شرح القانون المدني، الطبعة الرابعة 1986 الجزء، الثاني ص 503

[7] الأستاذ/ محمد كمال عبد العزيز، التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه، ، طبعة 2003 ص 962

[8] Paris, 14-2-1928, S. 1929, 592p., مشار اليه : د/ محمد عبد الظاهر حسين، الجوانب القانونية السابقة علي التعاقد، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع, القاهرة، 2002 ص 68

[9] د/ سعيد عبد السلام، سلطة محكمة النقض فى الرقابة على تفسير عقود الإذعان، الولاء للطبع والتوزيع، ١٩٩٢، ص 92

وتحقيق توازن العدالة العقدية؛[10] وعليه فإن مبدأ حسن النية لا يصلح كآلية لإعادة التوازن العقدي ذلك أنه يرتكز على تقييم سلوك شخص المتعاقد وليس على تحديد مدى مشروعية بند تعاقدي ما، وبالتالي فإنه لإعادة التوازن العقدي ينبغي النظر للاختلال الحاصل في توازن العلاقة التعاقدية وليس النظر لسلوك شخص المتعاقد فيما إذا كان مخالفا لمقتضيات مبدأ حسن النية أم لا.

وعلي ضوء ما تقدم – يري الباحث – ان مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود يُعد ركيزة أساسية في القانون المدني؛ وخاصة في مجال المعاملات العقدية؛ حيث يُلزم هذا المبدأ الأطراف بالتصرف بنزاهة وصدق وأمانة خلال جميع مراحل العقد، من التفاوض والإبرام وحتى التنفيذ، وقد أكد المشرع المصري على هذا المبدأ في المادة 148 من القانون المدني، مشددًا على ضرورة تنفيذ العقود بما يتوافق مع ما اشتملت عليه من شروط وبحسن نية، مما يعني الالتزام بروح العقد وليس فقط بنصه الحرفي، كما يمكن تطبيق هذا المبدأ على عقد خدمات الهاتف المحمول من خلال مرحلة التفاوض علي العقد وابرامه؛ فيتوجب على مقدم الخدمة (الشركة) أن يكون واضحًا وصادقًا بشأن تفاصيل الخدمة المقدمة، بما في ذلك الرسوم، القيود، وأي شروط أخرى ذات صلة، كما يجب ألا يتم إخفاء أي رسوم إضافية أو شروط مقيدة في العقد بطريقة تجعل من الصعب على المستهلك فهمها؛ كما يمكن تطبيق مبدأ حسن النية خلال مرحلة تنفيذ العقد؛ فيجب على الشركة تقديم الخدمة بما يتوافق مع الشروط المتفق عليها، مع الحفاظ على جودة الخدمة وتوفير الدعم اللازم للمستهلكين؛ كما يجب علي الشركة مقدمة الخدمة و المستهلك في حالة حدوث نزاع او خلافات بين الطرفين، فيجب عليهما محاولة حلها بروح من التعاون والنزاهة، مع السعي لتحقيق حل يرضي الطرفين دون اللجوء إلى تكتيكات قد تضر بالعلاقة التعاقدية، بالتالي، يُعد مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، بما في ذلك عقود خدمات الهاتف المحمول، أساسًا لضمان التعامل العادل والشفافية والنزاهة بين الأطراف، مما يساهم في تحقيق التوازن العقدي وتعزيز الثقة في المعاملات التجارية.

الفرع الثاني

الحماية المدنية في اطار مبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين

إن عبارة العقد إن كانت واضحة فلا يجوز اللجوء إلى تفسيرها لأن الواضح يؤخذ بوضوحه ولا يكون بحاجة إلى تفسير، وقد نصت المادة (151) من القانون المدني المصري علي انه يفسر الشك في مصلحة المدين، ومع ذلك لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الإذعان ضاراً بمصلحة الطرف المذعن،[11]وهو ايضا ما اكدت عليه المادة 1192 من القانون المدني الفرنسي المعدل بقولها لا يجوز تفسير الشروط الواضحة والمحددة والا اعتبر ذلك تحريفا لها[12] وأن العبارة إن كانت غامضة تعين تفسيرها باللجوء إلى قواعد التفسير المقررة قانونا، فإن أدى التفسير إلى إزالة ما اكتنف العقد من غموض وظهرت النية المشتركة للمتعاقدين بجلاء تعين الأخذ بها وإعمال حكمها ولو كانت في غير مصلحة المدين ؛ اما ان لم يؤد تفسير العبارة الغامضة الي جلاء النية المشتركة للمتعاقدين، وإنما تعلق الشك بالمراد منها، تعين ان يفسر هذا الشك في مصلحة المدين، وان خلص قاضي الموضوع إلى توافر الشك، كان ذلك من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ذلك تحديد معنى الشك ذاته هو من تلك

---

[10] د/ محمد بودالي، حماية المستهلك في القانون المقارن، مرجع سابق، ص 255

[11] انظر نص المادة (151) من القانون المدني المصري0

[12] Article 1192
On ne peut interpréter les clauses claires et précises à peine de dénaturation. انظر: نص المادة 1192 بالقانون المدني الفرنسي المعدل بالمرسوم رقم 131-2016 ترجمة د/ محمد حسن قاسم، مرجع سابق ص 78.

المسائل، وعلي ذلك يمكن القول بأن مبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين يفرض على شركات الهاتف المحمول تفسير أي بند أو شرط غامض في عقد الخدمة لمصلحة المشترك كالطرف الأضعف، فإذا لم يؤدِّ تفسير البنود الغامضة في العقد إلى بيان النية المشتركة لطرفيه واستمرَّ اللَّبس والشك في المقصود منها، وجب حينها تفسير ذلك الشك في مصلحة المشترك ليتمتع بالحماية من أي استغلال، إذ تعدّ مسألة تحديد وجود مثل هذا الشك وتوفر شروط تطبيق المبدأ من اختصاص محكمة النقض للرقابة على أحكام الموضوع في هذا الشأن، وفي ذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسير عبارات العقد و تفهم نية العاقدين لاستنباط حقيقة الواقع فيها وتكيفها التكييف الصحيح و لا رقابة لمحكمة النقض عليه متى كانت عبارة العقد تحتمل المعنى الذى حصله وكان قد برد قوله بما يحمله ويؤدى إليه.[13]

وقد نصت المادة 1190 من القانون المدني الفرنسي على انه في حالة الشك يفسر عقد المساومة ضد مصلحة الدائن ولصالح المدين، وفي عقد الاذعان يفسر العقد ضد مصلحة الطرف الذي وضع شروطه[14]

ويرد استثناء على قاعدة ان الشك يفسر في مصلحة المدين، تضمنته الفقرة الثانية من المادة 151 ومؤداه أن الشك في عقود الإذعان يجب أن يفسر في مصلحة الطرف المذعن دائنا كان أو مدينا ذلك أن هذا الطرف هو الطرف الضعيف في عقود الإذعان وان الطرف الآخر هو الذي يفرض ما يريد من شروط فإن لابسها شك تعين تفسيرة في مصلحة الطرف المذعن[15]، وهو ما اكدته الفقرة الثانية من المادة 1190 من القانون المدني الفرنسي سالفة الذكر، وإذا عرض ما يدعو إلى تفسير العقد وبقى هناك شك في التعرف على النية المشتركة للمتعاقدين رغم إعمال أحكام التفسير التي ذكرناها فيما سلف، فإنه يجب تفسير هذا الشك في مصلحة المدين دون الدائن، لأن الأصل في الذمة البراءة؛ فلا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الإذعان ضاراً بمصلحة الطرف المذعن.[16] فاذا كان العقد من عقود الاذعان وكان في عباراته غموض تعذر إيضاحه من طريق التفسير، فإن الشك لا يصح تفسيره لمصلحة المدين كما تقضي بذلك القاعدة المتقدمة، بل يجب تفسيره دائما لمصلحة الطرف المذعن دائنا كان أو مديناً وذلك لأن هذا الطرف لا يكون له دخل في وضع عبارات العقد، إذ هي تكون غالباً من املاء الطرف الآخر، فيجب أن يتحمل هذا وزر ما فيها من غموض لا تفلح وسائل التغيير في إيضاحه، ويعتبر تكييف عبارات العقد، بأن معناها محل شك مسألة قانونية يخضع فيها القاضي لرقابة محكمة النقض إذ يترتب عليها تفسير العبارات الغامضة لمصلحة المدين في حين أنه لو أمكن رفع الشك وتخريج العبارة على معنى معين دون سواه تعين الأخذ بهذا المعنى ولو كان ضد مصلحة المدين[17]، الشك يفسر دائما في مصلحة المدين، ومع ذلك لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الإذعان ضاراً بمصلحة الطرف المذعن[18]،

---

[13] (الطعن رقم 458 لسنة 40 جلسة 19/10/1976 س 27 ع 2 ص 1467 ق 278)

[14] Article 1190

Dans le doute, le contrat de gré à gré s'interprète contre le créancier et en faveur du débiteur, et le contrat d'adhésion contre celui qui l'a proposé. انظر: نص المادة 1190 بالقانون المدني الفرنسي المعدل بالمرسوم رقم 131-2016 ترجمة د/ محمد حسن قاسم، مرجع سابق ص 79.

[15] المستشار: أنور طلبة، المطول في شرح القانون المدني، المكتب الجامعي الحديث، الجزء/ الثالث الصفحة/ 89

[16] المستشار/ محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء والتشريع، الجزء، الثاني، ص577

[17] د/ سليمان مرقص، الوافي في شرح القانون المدني، الطبعة الرابعة 1986 الجزء/ الثاني الصفحة 495

[18] المستشار/ أحمد محمد عبد الصادق، التقنين المدني، شرح أحكام القانون المدني، طبعة 2015، دار القانون للاصدارات القانونية، الجزء/ الأول الصفحة/ 673

ويلاحظ في تطبيق القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أن يكون هناك شك في التعرف على النية المشتركة للمتعاقدين فإذا أمكن للقاضي أن يكشف عن النية المشتركة للمتعاقدين - مهما كان هذا عسيراً - واستطاع أن يزيح عنها الشك وجب عليه تفسير العقد بمقتضى النية المشتركة ولو كان التفسير في غير مصلحة.[19]

وتطبيقا لهذا المبدأ يري البعض ان تفسر المحاكم الشك أو الغموض الذى يكتنف عبارات العقد دائما وفي كل الأحوال لمصلحة الطرف المذعن، وهذا مظهر آخر من مظاهر الحماية للجانب الضعيف في عقد الإذعان ويمثل خروجا على القواعد العامة في التفسير، إذ القاعدة العامة أن الشك باستمرار يفسر المصلحة المدين فى حين أنه يفسر- في عقد الإذعان- لمصلحة الطرف المذعن حتى ولو كان دائنا بصدد ما يراد تفسيره وقد قضت في الاتجاه هذا، محكمة السين الفرنسية بأن المؤمن الذي يضع قانون العقـد عليه أن يتحمل الغموض الناتج من الكتابة المسندة إليه، حتى إذا كان المقصود من التفسير هو تحديد التزاماته البحتة[20]

وعلي ضوء ما سبق؛ يمكننا القول بأن مبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين، كما ورد في المادة (151) من القانون المدني المصري والمادة 1192 من القانون المدني الفرنسي المعدل، يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق العدالة والتوازن في العقود، بما في ذلك عقود خدمات الهاتف المحمول، فهذا المبدأ يُعطي الأفضلية في تفسير البنود الغامضة لصالح الطرف الأضعف في العقد، والذي غالبًا ما يكون المستهلك أو المشترك في حالة عقود الخدمات، وان تطبيق هذا المبدأ على عقد خدمات الهاتف المحمول يعني أنه في حالة وجود أي بنود غامضة أو مبهمة في العقد، يجب تفسير هذه البنود بطريقة تصب في مصلحة المستهلك؛ كما إذا كان هناك شرط غامض يتعلق برسوم الإلغاء أو الرسوم الإضافية ولم يكن واضحًا بما فيه الكفاية للمشترك، فيجب تفسير هذا الشك بما يخدم مصلحة المشترك، مما يحميه من أي تكاليف غير متوقعة أو مفرطة، ومن الجدير بالذكر أن تطبيق هذا المبدأ يتطلب من القضاء تقييم البنود العقدية بعناية لتحديد ما إذا كانت هناك غموض أو شك في تفسيرها، وفي حالة تحديد وجود شك، يجب على القاضي تفسير العقد بطريقة تحمي المدين (المشترك في هذه الحالة)، مع الأخذ في الاعتبار أن قرارات القاضي في هذا الشأن تخضع لرقابة محكمة النقض، التي تتحقق من صحة تطبيق المبادئ القانونية ومنها مبدأ تفسير الشك في مصلحة المدين، كما ان هذا المبدأ يعزز من حماية المستهلكين ويضمن تعاملات أكثر عدالة بين مقدمي خدمات الهاتف المحمول والمشتركين، مما يساهم في تحقيق التوازن العقدي ويعزز الثقة في السوق، ويُشجع أيضًا شركات الهاتف المحمول على صياغة عقودها بوضوح ودقة لتجنب أي غموض قد يؤدي إلى تفسير العقد لصالح المستهلك، مما يحفز على الشفافية والنزاهة في التعاملات.

خاتمة البحث:

ختامًا، يُعد تفسير العقود وتوضيح النية المشتركة للمتعاقدين أمرًا حيويًا في علاقات العقود، حيث يجب على الأطراف تنفيذ العقد بحسن نية وأخلاقية عالية، وينبغي تطبيق مبدأ حسن النية في جميع جوانب العقود لضمان شفافية ونزاهة في التعاملات التعاقدية، بالإضافة إلى ذلك، يجب على المتعاقدين احترام حسن النية والابتعاد عن التصرفات غير أخلاقية التي قد تؤدي إلى إلحاق ضرر بالغير. لذا، يُحث على توسيع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية وتحديده كجزء من النظام العام لضمان حماية حقوق

---

[19] د/ محمد كمال عبد العزيز، التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه، القاهرة، طبعة 2003 الصفحة/ 1029

[20] د/ محمد عبد الظاهر حسين، الجوانب القانونية السابقة علي التعاقد، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع, القاهرة، 2002 ص 68

جميع الأطراف وضمان سلامة التعاملات التجارية. في نهاية المطاف، يجب اتخاذ إجراءات قانونية صارمة لتحديد المسؤولية عن سوء النية أو الخطأ في تنفيذ العقود، مما يسهم في تعزيز ثقة الأفراد والشركات في بيئة الأعمال. كما يظهر أن تفسير العقود يعتبر أمرًا حساسًا ومهمًا لضمان وضوح النية المشتركة بين الأطراف. على الرغم من أهمية وضوح العبارات في العقود، إلا أن توجيه التفسير للشك في مصلحة المدين يعكس مبدأ العدالة والحماية للأطراف. فيجب على شركات الهاتف المحمول تفسير أي بند غامض في عقود الخدمة بمصلحة المشترك، خاصة للطرف الأضعف، لضمان عدم استغلاله. وفي حال استمرار اللبس والشك في المقصود من العبارات، يجب تفسير ذلك الشك لصالح المشترك لضمان حقوقه. ويظهر أن تحديد وجود الشك وتطبيق مبدأ تفسيره في مصلحة المدين يخضع لاختصاص محكمة النقض للرقابة على أحكام الموضوع. وهذا يؤكد على أهمية فهم وتطبيق قوانين التفسير بشكل صحيح لضمان عدالة وشفافية في التعاملات التعاقدية.

نتائج البحث :

1- إمكانية تطبيق القواعد العامة في القانون المدني على عقد خدمات الهاتف المحمول تأتي كحل بديل في ظل عدم وجود تشريع خاص ينظم أحكام هذا العقد. فالقانون المدني يوفر حماية للمستهلك من خلال مجموعة من القواعد التي تضمن العدالة والإنصاف في العلاقات التعاقدية. ومن هذه القواعد، قواعد العقد التي تحمي المستهلك من الشروط التعسفية التي قد تُفرض عليه نظرًا للتفاوت في القوة بينه وبين مزود الخدمة، والتي تُعطي الحق في الطعن ببطلان هذه الشروط أو تعديلها، حيث تشمل القواعد العامة في القانون المدني قواعد الغلط التي تمكن المستهلك من إبطال العقد إذا كان قد وقع في غلط جوهري أثناء التعاقد، وقواعد الغبن التي تحمي المستهلك من الوقوع في صفقات غير عادلة تُلحق به ضررًا ماديًا كبيرًا. بالإضافة إلى ذلك، تُلزم قواعد الضمان البائع بضمان سلامة الخدمة وخلوها من العيوب الخفية التي قد تؤثر على استخدام المستهلك لها، وفي حال ظهور مثل هذه العيوب، يحق للمستهلك المطالبة بالإصلاح أو التعويض.

2- في اطار تقييم مبدأ حسن النية ضمن القانون المدني المصري، وتحديدًا المادة 148، يبرز نقد بناء يتمثل في التركيز المحدود على مرحلة تنفيذ العقد دون الإشارة بوضوح إلى مراحل التفاوض والإبرام، مقارنة بالقانون الفرنسي الذي يوسع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية ليشمل جميع مراحل العقد، مما يعزز الشفافية والنزاهة. كما يلاحظ غموض في تعريف "حسن النية" وكيفية تطبيقه، مما يستدعي توضيحًا أكبر للمفهوم ومعاييره. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر القانون المصري إلى التأكيد القوي على اعتبار حسن النية جزءًا من النظام العام، على عكس القانون الفرنسي. لتحسين فعالية القانون المدني المصري، يُقترح توسيع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية ليشمل جميع مراحل العقد، توضيح مفهوم حسن النية بتعريف واضح ومعايير محددة، وتعزيز دور النظام العام في ترسيخ هذا المبدأ كأساس للتعاملات التعاقدية، مما يساهم في تعزيز الثقة والنزاهة في السوق ويوفر إطارًا قانونيًا أكثر شمولية وفعالية.

التوصيات:

تتمثل اهم التوصيات في النقاط التالية:-

1- توضيح مفهوم "حسن النية": يُقترح تعريف وتوضيح مفهوم حسن النية بشكل دقيق ومحدد لتجنب الغموض وضمان تطبيقه بشكل صحيح في جميع مراحل العقود وليس مرحلة التنفيذ فقط.

2- يُنصح بإمكانية تطبيق القواعد العامة في القانون المدني على عقود خدمات الهاتف المحمول كحلا بديل في ظل عدم وجود تشريع خاص، لضمان حماية المستهلك وضمان العدالة والإنصاف في العلاقات التعاقدية.

3- يُوصى بتوسيع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية ليشمل جميع مراحل العقد، وتوضيح مفهومه ومعاييره بشكل أوسع، مع تعزيز دوره كجزء من النظام العام لتحسين فعالية القانون المدني المصري وتعزيز الثقة والنزاهة في السوق.

4- توسيع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية: يُنصح بتوسيع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية ليشمل جميع مراحل العقد، بما في ذلك مراحل التفاوض والإبرام، لضمان شفافية ونزاهة أكبر في التعاملات التعاقدية.

5- تأكيد مبدأ حسن النية كجزء من النظام العام: يُوصى بتأكيد حسن النية كجزء أساسي من النظام العام في التشريعات، لتعزيز احترامه وتطبيقه كمبدأ أساسي في جميع العلاقات التعاقدية.

قائمة المراجع:

1- الدكتور/ عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المصري الطبعة الثانية بتنقيح الدكتور، مصطفى الفقي، الجزء الثاني، المجلد الثاني، دار النهضة العربية 1994

2- د/ محمد حسن قاسم، قانون العقود الفرنسي الجديد باللغة العربية، المواد 1100 الي 1231،7، منشورات الحلبي الحقوقية،2018

3- د/ محمد بودالي، حماية المستهلك في القانون المقارن، دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2006

4- المستشار: أنور طلبة، المطول في شرح القانون المدني، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الثالث

5- الدكتور: سليمان مرقص، الوافي في شرح القانون المدني، القاهرة، الطبعة الرابعة 1986 الجزء، الثاني0

6- الأستاذ/ محمد كمال عبد العزيز، التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه، القاهرة ، طبعة 2003

7- د/ محمد عبد الظاهر حسين، الجوانب القانونية السابقة علي التعاقد، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع, القاهرة، 2002

8- د/ سعيد عبد السلام، سلطة محكمة النقض فى الرقابة على تفسير عقود الإذعان، الولاء للطبع والتوزيع، ١٩٩٢

9- المستشار: أنور طلبة، المطول في شرح القانون المدني، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، الجزء/ الثالث ، 2004

10- المستشار/ محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء والتشريع، القاهرة، الجزء، الثاني، ص577

11- المستشار/ أحمد محمد عبد الصادق، التقنين المدني، شرح أحكام القانون المدني، طبعة 2015، دار القانون للاصدارات القانونية0

القوانين :

1- القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948

2- قانون حماية المستهلك المصري رقم 67 لسنة 2006 .

3- قانون حماية المستهلك المصري رقم 181 لسنة 2018

4- القانون المدني الفرنسي المعدل بالمرسوم رقم 131-2016

المواقع الاليكترونية:

1- الموقع الرسمي لبنك المعرفة المصري :

https://www.ekb.eg/ar/web/researchers/home

2- الموقع الرسمي لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية:

http://srv1.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/start.aspx?ScopeID=1

3- الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية: **https://www.cc.gov.eg**

4- الموقع الرسمي لمحكمة النقض الفرنسية: **https://www.courdecassation.fr/la-cour-de-cassation**

5- الموقع الرسمي لموسوعة الراية للفقه والقانون والقضاء : **https://alrayacls.com**